**الأصل الثاني عند المعتزلة"العدل"**

***بحث فى : بقية الفرق المنتسبه للاسلام***

***إعداد / شادية بيومي حامد عطية***

***قسم الدعوة وأصول الدين***

***كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية***

***شاه علم - ماليزيا***

[***shadia@mediu.ws***](mailto:shadia@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : الأصل الثاني عند المعتزلة"العدل"**

**الكلمات الافتتاحيه : الثانى، الاصل، العدل**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الأصل الثاني عند المعتزلة"العدل"**

* ***.عنوان المقالة***

وعجيب أن يكون الأصل الأول عند المعتزلة هو التوحيد، وليس من التوحيد في شيء، وأن يكون الأصل الثاني هو العدل، وليس من العدل في شيء؛ إنما هو وضع الأسماء في غير مواضعهان وفهمها على غير حقيقتها:

فالعدل عند المعتزلة: هو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة، والله عادل؛ فلا يصدر منه إلا ما فيه خير ومصلحة للعباد، ومن هنا كان لا يصح أن يضاف الظلم والشرك إلى الله تعالى خلقًا؛ فلا يخلق الظلم ولا يوجده، ولا يضاف إليه فعل، هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم لكان ظالمًا، كما أنه لما خلق العدل كان عادلًا، وفرعوا على هذا القول، أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية خيرها وشرها؛ حتى يستحق العبد عليها الثواب أو العقاب في الآخرة، وسمَّوا هذا النمط عدلًا وسموا أنفسهم -بناءً على ذلك-: أهل العدل والتوحيد؛ لأنهم يقولون بهذا المبدأ، وقد نسوا أن الله تعالى خالق كل شيء، كما قال -جل شأنه-: { ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ} [الزمر: 62]، وأنه خالق لأفعال العباد، كما قال -جل شأنه-: { ﯕ ﯖ ﯗ ﯘﯙ} [الصافات: 96]، وإنما العبد يكسب الفعل، ويباشره بقدرة أوجدها الله فيه.

والعدل في رأي أهل السنة: هو وضع الشيء في موضعه، والتصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم، وأن الظلم ضده، ولا يتصور من الله تعالى جور في الحكم ولا ظلم فيه؛ فالله إذا فعل شيئًا ففعله عدل، وإذا ترك شيئًا فتركه عدل، والناس ملك من ملك الله تعالى؛ فما يجري عليهم من تدبير الله سبحانه وتصريفه حق وعدل؛ ولأن تدبير الله تعالى شئون الناس حق وعدل، وجب على الإنسان أن يرضى بقضاء الله فيه وقدره الذي يجري عليه، ولا يجوز للإنسان أن يعترض أو يتبرم من قضاء قضاه الله أو قدر قدره؛ لأنه في هذه الحال إنما يعترض ويتبرم من عدل العادل، وتصرف المالك في ملكه، وهذا أمر قبيح لا يصدر من عاقل فضلًا عن الإنسان المؤمن. هذا معنى العدل عند أهل السنة، وهو عقيدة السلف الصالح -رضوان الله عليهم أجمعين.

ويترتب على هذا المعنى، أنه لا يجب على الله شيء، ولا يقبح من أفعاله شيء -جل الله عن ذلك- فكل فعله سبحانه حق وعدل ومحمود؛ أما المعتزلة فقد جروا في معنى العدل على مقتضى نزعة عقلية عجيبة، تقيس الغائب على الشاهد، وتخضع الحق سبحانه لمقاييس البشر؛ ومن ثم فقد أوجبوا على الله تعالى أمورًا ألزموه بها، ومنعوا عنه أمورًا -تعالى الله عما يقولون- فقالوا: يجب على الله أن يفعل كذا، ويمتنع عليه أن يفعل ذلك، ومع كون هذا المنهج خطأ؛ فإن فيه بالغ الإساءة بجانب الله سبحانه -فسبحان الله رب العرش عما يصفون.

قال ابن حزم -يوضح منهجهم ذلك-: "وقد علم المسلمون أن الله تعالى عدل لا يجور، ولا يظلم، ومن وصفه بالظلم والجور فهو كافر؛ ولكن ليس على ما ظنه الجهال -يقصد المعتزلة- من أن عقولهم حاكمة على الله تعالى، في ألا يحسن منه إلا ما حسنت عقولهم، وأنه يقبح منه ما قبحت عقولهم، وهذا تشبيه مجرد لله تعالى بخلقه؛ إذ حكموا عليه بأنه تعالى يحسن منه ما حسن منا، ويقبح منه ما قبح منا، ويحكم عليه بالعقل بما يحكم علينا.

ومبدأ العدل عند المعتزلة ينضوي تحته عدد من أهم قضايا الاعتزال، نبينها فيما يلي:

أولًا: أفعال العباد:

فالمعتزلة لهم موقف خاص بالنسبة لأفعال العباد؛ فهم يرون أن العبد هو فاعل فعله، وهو خالق عمله مستقلًّا عن إرادة الله تعالى وقدرته، وليس لله تعالى صلة بأفعال العباد من قريب أو بعيد، وليس له فيها تأثير في قليل أو كثير؛ ولما ذهب المعتزلة إلى القول بأن العبد هو مريد في فعله وليس الله تعالى، وأن العبد هو خالق فعله وليس الله؛ شعروا أن كلامهم هذا قد يوهم أنهم ينسبون العجز إلى الله تعالى؛ فكأنهم أرادوا أن يبعدوا عن أنفسهم هذا الوهم أو هذا الاتهام، فنصوا على أن العبد إنما يخلق أفعاله بالقوة التي أودعها الله فيه، ولولا تلك القوة التي أودعها الله تعالى في العبد، ما استطاع أن يفعل أو يخلق شيئًا من أفعاله.

هذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد، وهو يلتقي مع قول القدرية الذين قالوا: لا قدر والأمر أنف، أي: أن الله -تعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا- لم يعلم الأشياء أزلًا، وبالتالي لم يقدرها، وأن علم الله تعالى بالأشياء والأحداث مستأنف لا يعلمها إلا بعد وقوعها، شأنه في ذلك شأن المخلوقين -جل الله عن ذلك- هذه مقالة القدرية.

وأما ما تظاهرت عليه النصوص، وأجمع عليه سلف الأمة، إنما هو أن العبد يفعل أفعاله جميعها في إطار من مشيئة الله سبحانه، وأن مشيئات العباد مرتبطة بمشيئة الله تعالى؛ يقول الله سبحانه: { ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ } [الإنسان: 30]،؛ فالعبد لا يستطيع أن يفعل شيئًا، إلا إذا أراد الله له أن يفعله ولو أراد الله تعالى أن يمنعه لمنعه؛ فكل أفعال العبادة مرادة لله تعالى؛ ولو أراد منعها أو أراد غيرها لكان ما أراد، والقاعدة عند أهل السنة: أن الوجود كله ملك لله سبحانه، وأنه لا يقع في ملك الله إلا ما أراد الله، ومحال أن يقع في ملك الله تعالى ما لا يريد.

وعقيدتنا تقوم على أن الله تعالى، قد علم أزلًا ما يقع من العباد، وقد علم الصالح وعلم الفاسد والمؤمن والكافر؛ فالله سبحانه علم كل شيء قبل أن يخلق أي شيء؛ يقول الله : { ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ} [الحديد: 22].

فهو سبحانه علم المعصية تقع من العاصي، والكفر يكون من الكافر؛ ولو شاء الله تعالى أن يمنع ذلك لمنعه؛ ولكن الله سبحانه لم يمنع كافرًا من كفره، ولا عاصيا من معصيته، وترك كلًّا يفعل ما يختار لنفسه، وشاء لكل أن يكون حرًّا فيما يختار، حتى تصح قضية الجزاء على الأعمال؛ ولو منع الله تعالى الكافر من كفره، وحجز العاصي عن المعصية؛ لتحول الناس جميعًا إلى فريق واحد، هو فريق الجنة، ولم يكن هناك للسعير فريق؛ ولكان الناس أمة واحدة، ولبطلت قضية الجزاء، والجنة والنار؛ ولكن الله تعالى لم يشأ ذلك مع قدرته عليه.

ثانيًا: الصلاح والأصلح:

من القضايا التي تقع تحت الأصل الثاني من أصول المعتزلة -وهو العدل- قضية الصلاح والأصلح، والمراد بالصلاح: هو ما قابل الفساد؛ كالإيمان في مقابلة الكفر، والغنى في مقابلة الفقر؛ وأما المراد بالأصلح: فهو ما قابل الصلاح، كالغنى الكثير في مقابلة الغنى القليل؛ وكأعلى الجنة في مقابل أدناها.

وهل المراد بالصلاح والأصلح: ما يعم الدين والدنيا، أو ما يخص الدين فقط؟

خلاف بين معتزلة بغداد، ومعتزلة البصرة:

قال المعتزلة في بغداد: المراد بالصلاح والأصلح: ما يعم الدين والدنيا.

وذهب معتزلة البصرة: أن المراد بالصلاح والأصلح في الدين فقط.

وهل المراد الصلاح والأصلح، بالنسبة إلى الفرد أو الشخص فقط، أو المراد بالصلاح والأصلح بالنسبة إلى المجموع؟

اتفق المعتزلة، على أن المراد بالصلاح والأصلح، ما يخص الشخص في نفسه فقط، وليس ما يعم الكل أو المجتمع، والمعتزلة يقولون: إذا كان هناك بالنسبة إلى شخص ما أمران: أحدهما: صلاح، والآخر: فساد؛ وجب على الله -تعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا- أن يفعل الصلاح وأن يترك الفساد، وإذا كان هناك بالنسبة لشخص ما أمران: أحدهما: صلاح، والآخر: أصلح؛ وجب على الله –تعالى- أن يفعل الأصلح ويترك الصلاح.

وقد استدل المعتزلة على صحة مذهبهم، بقولهم: إن فعل الصلاح والأصلح يحتوي على حكمة، وكرم ولطف، والحكيم الكريم اللطيف يستحق الثناء والمدح؛ لأن هذه صفات كمال، وهذا ما يليق بجلال الله سبحانه؛ وأما ترك الصلاح والأصلح، ففيه سفه وبخل وقسوة، وهذه صفات نقص، ويستحق صاحبها الذم، والله منزه عن ذلك؛ إذن فقد وجب على الله تعالى فعل الصلاح، وترك الفساد، أو فعل الأصلح وترك الصلاح.

هذه عقيدة المعتزلة، انطلاقًا من مبدئهم في القول بأنه يجب على الله أمور ويمتنع عليه أمور، وهو -كما ذكرنا- مبدأ غريب على الإسلام والفكر الإسلامي، وقد بينا أن الله سبحانه لا يجب عليه شيء -تعالى الله عما يصفون- فإن الله تعالى له الإرادة الكاملة، والمشيئة المطلقة، والقول بالوجوب نقض لهذا؛ لأن القول بالوجوب يتنافى مع الإرادة الكاملة والمشيئة المطلقة؛ فإن الإيجاب، قيد على الإرادة وحد من كمالها، ومن ذا الذي يملك أن يحد من إرادة الله سبحانه، أو يقيد مشيئته وهو القائل: { ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ} [القصص: 68]، وهو القائل: {ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ} [البروج: 16]،؟!.

وكلام المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح، مردود ومرفوض من كل وجه، كما أن الله تعالى لا يستحق الثناء؛ لأنه يفعل الصلاح والأصلح، ولا يستحق عكس ذلك -عياذا بالله- لأنه لا يفعل الصلاح والأصلح؛ لكن الله تعالى مستحق للثناء لذاته، وهو سبحانه لا يستمد الكمال من أفعال يفعلها؛ ولكنه تعالى له الكمال المطلق؛ فكماله تعالى لذاته وليس لأفعاله؛ كما أن لله تعالى أفعالًا لها حكمة لا تستقيم مع قاعدة الصلاح والأصلح، التي يقول بها المعتزلة؛ وإلا فأين الصلاح والأصلح في خلق إبليس وتسليطه على آدم وبنيه، وإبقائه الزمن الطويل، أو إنظاره إلى يوم الوقت المعلوم، وتمكينه من إضلال العباد عدا المخلصين؟!.

ويبقى كلام ورد على هذا المبدأ -وجوب الصلاح والأصلح- ومن بعده مبدأ وجوب إرسال الرسل، ومبدأ وجوب اللطف، ومبدأ وجوب الأعواض...، كل هذا يأتي فيما يقرره المعتزلة، تحت عنوان وأصل مبدأ العدل، ثم بقية الأصول الخمسة

**المراجع والمصادر:**

1. **أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ**
2. **عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، الرياض، مكتبة الرشد، 1417هـ**
3. **الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، دراسات في الفرق ، الرياض، مكتبة المعارف، 1408هـ**
4. **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر، 1976م**
5. **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1395هـ**
6. **علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام ،القاهرة، دار المعارف، 1981م**
7. **عبد الرحمن عميرة، المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منه ، بيروت، دار الجيل، 1405 هـ**
8. **مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب ، الدار المصرية اللبنانية، 2004م**
9. **إحسان إلهي ظهير، القاديانية دراسات وتحليل ، الرياض، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، 1404هـ**
10. **أحمد محمود صبحي، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1982م**
11. **عبد القادر بن حبيب الله السندي، التصوف في ميزان البحث والتحقيق ، المدينة المنورة، مكتبة ابن القيم، 1410هـ**
12. **محمد عبد الهادي المصري، أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ**
13. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1418هـ**